وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 18 Sep, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يستقر بين مخاوف الإنتاج الأميركي وفتور الطلب الصيني

الرياض

استقرت أسعار النفط أمس الثلاثاء، بعد ارتفاعها بأكثر من دولار وفي الجلسة السابقة، حيث قام المتعاملون بتقييم المخاوف بشأن الإنتاج الأميركي في أعقاب إعصار فرانسين وكذلك احتمال انخفاض مخزونات الخام الأميركية. وكان التركيز أيضًا على اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الذي سيختتم يوم الأربعاء. واستقرت العقود الآجلة لخام برنت لشهر نوفمبر عند 72.77 دولارًا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي لشهر أكتوبر بمقدار 12 سنتًا، أو 0.17 %، إلى 70.21 دولارًا للبرميل.

ومع ذلك، فإن المخاوف من ضعف الطلب في أكبر مستورد للنفط في الصين أثرت على معنويات السوق، وأظهرت بيانات حكومية يوم السبت أن إنتاج مصافي النفط في الصين انخفض للشهر الخامس في أغسطس وسط انخفاض الطلب على الوقود وهوامش التصدير الضعيفة.

وقال هاري تشيلينجويريان، رئيس قسم الأبحاث في مجموعة أونيكس كابيتال: "على الرغم من موجة أخرى من البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين خلال عطلة نهاية الأسبوع والتي تعمل كسقف، فإن بعض المراكز القصيرة السابقة التي كانت في وضع جيد سيتم تغطيتها بجني الأرباح، في رأينا، مع تحرك بنك الاحتياطي الفيدرالي لخفض سعر الفائدة، وهو ما من شأنه أن يساعد في دفع أسعار النفط نحو منتصف نطاقها الجديد".

واستقرت العقود على ارتفاع في الجلسة السابقة حيث ظل الإنتاج مقيدًا بأكثر من 12 % من إنتاج الخام و16 % من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك الأميركي ظل خارج الخدمة بسبب إعصار فرانسين، وفقًا لمكتب السلامة والإنفاذ البيئي الأميركي يوم الاثنين.

ومن المتوقع أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير يوم الأربعاء، حيث تُظهر العقود الآجلة لصناديق بنك الاحتياطي الفيدرالي أن الأسواق تسعر الآن فرصة بنسبة 69 % بأن يخفض البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس.

وقال اشلي كيلتي المحلل في بانمور ليبيرم "من المتوقع أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من أربع سنوات هذا الأسبوع، لكن البيانات الاقتصادية الضعيفة الأخيرة والتعليقات المتشددة من جانب أعضاء البنك دفعت المستثمرين إلى الاعتقاد بأن هذه الخطوة قد تكون أكثر عدوانية". ومن شأن خفض أسعار الفائدة أن يخفض تكلفة الاقتراض وقد يرفع الطلب على النفط من خلال دعم النمو الاقتصادي.

وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق في آي جي: "تمكنت أسعار النفط من التعافي قليلا من حالة هبوطية شديدة على مدى الأسابيع الماضية دعت إلى بعض الاستقرار في الأمد القريب، حيث لامست الأسعار في السابق أدنى مستوى لها منذ عام 2021".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف رونغ، في إشارة إلى لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية "لكن الأداء الأضعف من المتوقع للبيانات الاقتصادية الصينية مؤخرًا قد يظل مصدرًا للحذر، في حين أن الفترة التي تسبق قرار سعر الفائدة القادم من لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية قد تحد من بعض المخاطرة".

ومن المتوقع أن يؤدي خفض أسعار الفائدة إلى خفض تكلفة الاقتراض وقد يؤدي إلى رفع الطلب على النفط من خلال دعم النمو الاقتصادي. كما راقب المستثمرون انخفاضا متوقعا في مخزونات الخام الأميركية، والتي من المرجح أن تنخفض بنحو 200 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 13 سبتمبر.

وقالت السلطات الأميركية إن أكثر من 12 % من إنتاج الخام و16 % من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك ظلوا متوقفين عن العمل بعد تأثير إعصار فرانسين. وينذر استمرار انقطاع الإنتاج في الولايات المتحدة بإمدادات أكثر صرامة في البلاد، مما يمثل بعض الارتفاع لأسعار الخام.

وكان التركيز هذا الأسبوع على ختام اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء، حيث من المتوقع على نطاق واسع أن يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة. وارتفعت الرهانات على خفض أكبر بمقدار 50 نقطة أساس في الجلسات الأخيرة، مع توقع أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي أيضًا دورة تخفيف اعتبارًا من يوم الأربعاء.

وعالجت مصافي التكرير الصينية 59.07 مليون طن متري من النفط الخام في يوليو، أي ما يعادل حوالي 13.91 مليون برميل يوميًا، وفقًا للبيانات الصادرة في 14 سبتمبر عن المكتب الوطني للإحصاء.

وكان هذا أعلى بمقدار ضئيل من 13.908 مليون برميل يوميًا في يوليو، وهو أضعف شهر لإنتاج المصافي منذ أكتوبر 2022. كما انخفضت معالجة أغسطس من 15.23 مليون برميل يوميًا لنفس الشهر من العام الماضي.

وشهد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم وصول 11.56 مليون برميل يوميًا في أغسطس، بينما بلغ الإنتاج المحلي 4.20 مليون برميل يوميًا، بإجمالي 15.76 مليون برميل يوميًا متاحًا للمصافي. وبطرح الحجم المعالج البالغ 13.91 مليون برميل يوميًا، يترك فائضًا قدره 1.85 مليون برميل يوميًا.وخلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، أضافت الصين 1.11 مليون برميل يوميًا إلى المخزونات، أي ما يزيد بنحو 300 ألف برميل يوميًا عن نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يمثل تسارعًا من 800 ألف برميل يوميًا تم تخزينها خلال الأشهر السبعة الأولى من العام.

ومع ذلك، سجل خام برنت ارتفاعًا صغيرًا بعد أدنى مستوى في 5 أغسطس، حيث وصل إلى أعلى مستوى عند 82.40 دولارا للبرميل في 12 أغسطس، ثم بقي في نطاق ضيق إلى حد ما على جانبي 80 دولارًا حتى نهاية الشهر.ومنذ ذلك الحين، شهدت المخاوف بشأن الطلب العالمي، وخاصة في الصين، انخفاضًا حادًا في خام برنت، حيث وصل إلى أدنى مستوى له في 32 شهرًا عند 68.68 دولارًا للبرميل خلال التداول في 10 سبتمبر. وتعافى العقد منذ ذلك الحين قليلاً ليغلق عند 71.61 دولارًا للبرميل في 13 سبتمبر.وقد أظهرت الصين قدرتها على زيادة وارداتها بنحو مليوني برميل يوميا، اعتمادا على الظروف. ورغم أن نحو 2 % من سوق النفط الخام العالمية لا يبدو كبيرا، فإنه يمثل نحو 5 % من إجمالي أحجام النفط المنقولة بحرا، وبالتالي فمن المرجح أن يكون كافيا للتأثير على اتجاه الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع أسعار "البولي إيثيلين" وسط تعافي الطلب من القطاعات الرئيسة

الرياض

ارتفعت أسعار البولي إيثيلين جلايكول في ألمانيا بشكل طفيف بنسبة 0.4 ٪ لكل طن متري خلال شهر أغسطس 2024، مقارنة بشهر يوليو. وكان هذا الارتفاع الاسمي في الأسعار بسبب التعافي المتوسط في الطلب من القطاعات الرئيسية مثل الأدوية ومستحضرات التجميل وإعادة التخزين من قبل الشركات المصنعة بعد فترة من انخفاض النشاط في الأشهر السابقة.

وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار، ظل السوق مقيدًا. واستمر مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في ألمانيا في الإشارة إلى ظروف متدهورة، مما يعكس تباطؤًا عامًا في النشاط الصناعي. ومع ذلك، لعبت ظروف العرض المقيدة، مدفوعة بارتفاع تكاليف الشحن والنقل، دورًا حيويًا في منع انخفاض سعر البولي إيثيلين جلايكول. وواجه المصنعون والموردون تحديات لوجستية كبيرة، مما أضاف إلى عبء التكلفة على الرغم من أن الطلب ظل متوسطًا.

وكان العرض من البولي إيثيلين جلايكول خلال شهر أغسطس معتدلاً ولم يتم الإبلاغ عن أي إغلاقات كبيرة للمصانع تؤثر على إنتاج البولي إيثيلين جلايكول خلال الشهر. واجه الموردون انخفاضًا في نشاط الشراء من قطاع التصنيع، مما أدى إلى اتباع نهج حذر تجاه تعديلات الأسعار.

وعلى الرغم من أن الطلب الإجمالي كان دون المستوى، إلا أن ارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية خلق بيئة من الأسعار المرتفعة قليلاً. كما حافظ المصنعون على الحد الأدنى من المخزونات قبل الإنتاج لإدارة التكاليف في ظل ظروف اقتصادية غير مؤكدة.

من حيث الطلب، كانت صناعات الأدوية ومستحضرات التجميل المستهلكين الأساسيين للبولي إيثيلين جلايكول في أغسطس. وتعتمد هذه القطاعات على البولي إيثيلين جلايكول في تركيبات مختلفة، وساهم تعافيها المطرد في استقرار الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الشركات العاملة في إنتاج مشتقات مثل كبريتات لوريل إيثر الصوديوم في إعادة التخزين تحسبًا لمزيد من الزيادات في الأسعار في وقت لاحق من العام.

وساعد نشاط إعادة التخزين هذا في تعويض الطلب المنخفض من القطاعات الأخرى، مثل البناء والسيارات، والتي استمرت في التخلف بسبب التحديات الاقتصادية الأوسع. وعلى الرغم من التعافي في بعض الصناعات المختارة، ظل الناتج الصناعي الإجمالي في ألمانيا ضعيفًا، حيث اختار العديد من المصنعين عمليات شراء أصغر وأكثر حذرًا بسبب عدم اليقين الاقتصادي المستمر.

ومن المتوقع أن تشهد أسعار البولي إيثيلين جلايكول المزيد من الاختلافات. ويتوقع محللون موقع تحليلات الكيميائيات، كيم أناليست، زيادة بنسبة 1.5 % في سبتمبر، مع توقع نمو إضافي في أكتوبر. ومن المرجح أن تدعم أنشطة إعادة التخزين والطلب المستقر من قطاعي الأدوية ومستحضرات التجميل هذه الزيادات في الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومع ذلك، من المرجح أن تؤثر التباطؤات الموسمية خلال نهاية العام على سوق البولي إيثيلين جلايكول، حيث من المتوقع أن تنخفض الأسعار بنسبة 2.0 % في نوفمبر وأكثر في ديسمبر مع انخفاض النشاط الصناعي وتقليص الشركات المصنعة للمخزونات قبل موسم العطلات.

وانخفضت أسعار بوتيل جليكول الألمانية بشكل حاد في أغسطس بسبب ضعف الطلب والتباطؤ الاقتصادي. ووفقًا لمحللي كيم أناليست، انخفضت أسعار بوتيل جليكول بنسبة 1.4 ٪ في نهاية الشهر. وكان الانخفاض في الأسعار بسبب التفاعل بين العديد من العوامل المعقدة التي أثرت على ديناميكيات العرض والطلب وبالتالي أثرت على اتجاه الأسعار في السوق. وظل اتجاه السوق هبوطيًا وسط عوامل سوقية مختلفة أثرت على ديناميكيات السوق. وكان العامل الرئيس الدافع لانخفاض الأسعار في السوق الألمانية هو انخفاض الطلب من قطاع الدهانات والطلاء في المصب. ويأتي الطلب الرئيسي من قطاع الدهانات والطلاء من أنشطة البناء وصناعة السيارات. وشهدت أنشطة البناء الجديدة انخفاضًا حادًا في منطقة اليورو وسط ضعف نمو الطلب في قطاعات الإسكان الجديدة. من ناحية العرض، استمرت الطلبات الجديدة في التباطؤ مما يشير إلى تباطؤ الظروف الاقتصادية في المنطقة الأوروبية. وظلت أسعار بوتيل جليكول أقل تأثرًا بسوق المواد الخام. وأظهرت أسعار أكسيد البروبيلين تحسنًا في الأسبوع الأخير من أغسطس على الرغم من أن أغسطس شهد اتجاهًا هبوطيًا في السوق لأكسيد البروبيلين وكذلك بوتيل جليكول.

وظلت معنويات السوق العامة لأكسيد البروبيلين وبوتيل جليكول هبوطية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية. كما دخلت صناعة السيارات في سبات، مما أدى إلى تقويض أهم صناعة في البلاد، مما أثر بشكل أكبر على ديناميكيات الطلب على بوتيل جليكول في السوق.

كما أظهر سوق أكسيد البروبيلين أيضًا معنويات سوق هبوطية مما دعم معنويات السوق الهبوطية بشكل عام لبوتيل جليكول في البلاد. ومن المتوقع أن تتغير ديناميكيات الطلب وسط تحسن في قطاع البناء مع بدء تعافي إنتاج المواد الخام. قد تدفع الزيادة التدريجية في الطلب أسعار بوتيل جليكول في الاتجاه الصعودي.وشهد سوق بوتيل جليكول في المملكة العربية السعودية في أغسطس معنويات هبوطية في جميع أنحاء السوق السعودية. وقد شهد تجار بوتيل جليكول المحليين والدوليين إمدادات وفيرة مع مستويات مخزون أعلى من المتوقع. ونتيجة لذلك، تباطأ الطلب المرتفع من الشهر السابق مع وفرة المواد الخام في السوق المحلية. وأظهرت شركة أرامكو السعودية أداءً قويًا منذ الربع الأول من عام 2022 ووسعت حضورها في أوروبا وآسيا. وعلى الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية كثيرًا، إلا أن التوقعات لا تزال غير مؤكدة بسبب العديد من العوامل الاقتصادية الكلية والجيوسياسية. وانخفض نشاط الشراء لدى التجار بسبب المخزونات الحالية. كما ضعف الاستهلاك النهائي بشكل كبير مقارنة بالشهر السابق. ونفذ اللاعبون تصحيحًا للأسعار لخطوط منتجات بوتيل جليكول دون أي مخاوف من جانب العرض.

ومن المتوقع أن تظل ديناميكيات أسعار بوتيل جليكول في السوق المحلية في المملكة العربية السعودية منخفضة خلال الأسابيع المقبلة. والسبب الرئيسي هو وفرة المواد الخام للاعبين المذيبات في المصب، على الرغم من أساسيات الطلب النهائي المستقر إلى المعتدل. أيضًا، مع عدم وجود صيانات مجدولة، من المتوقع أن تكون أنشطة الإنتاج في البلاد قوية. وبالتالي، من المرجح أن يظهر سيناريو سوق البتروكيميائيات المحلية تباطؤًا في الإطار الزمني المتوقع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"كيبكو" الكورية الجنوبية لتكنولوجيا الطاقة النووية تتطلع لزيادة استثماراتها عربيا

أسامة سليمان من فيينا

تتطلع شركة "كيبكو" الكورية الجنوبية المتخصصة في تكنولوجيا بناء وتجهيز محطات الطاقة النووية إلى التعاون مع الدول العربية على نطاق واسع، في الوقت الذي تجري فيه تنفيذ مشروعات حالية لها في الإمارات. وقال لي سيونج هاري مدير "كيبكو" لـ "الاقتصادية": إننا ندعم وجود شركاء في المنطقة العربية سواء في مجال الأبحاث أو تصميم محطات الطاقة والتنمية التكنولوجية".
وأوضح أنه يجري حاليا بناء ست محطات جديدة في كوريا الجنوبية للطاقة النووية، مضيفا أنه تم الاتفاق على بناء محطات جديدة في أوروبا خاصة في هولندا وسلوفينيا.

وأشار هاري إلى أن الطاقة النووية تمثل 40 % من مزيج الطاقة في كوريا الجنوبية ويعتمد عليها بشكل كبير في توليد الكهرباء ويمكن زيادة هذه النسبة، متى ما رأت الحكومة إقرار ذلك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"BP" تتخلى عن طاقة الرياح لجذب المستثمرين ومواجهة تراجع سعر النفط

الاقتصادية

أعلنت شركة "بي بي" أمس الإثنين، عن خطط لبيع أعمالها في مجال طاقة الرياح البرية في الولايات المتحدة، حيث تعمل شركة النفط والغاز العملاقة على تقليص تعرضها لمصادر الطاقة المتجددة والتركيز على أعمالها الأساسية. وفي وقت سابق من يوم أمس، قالت الشركة أيضا إنها ستبيع جزءاً من حصتها في خط أنابيب رئيسي للغاز الطبيعي لشركة الاستثمار "أبوللو غلوبال مانجمنت" ومقرها نيويورك، في صفقة تبلغ قيمتها مليار دولار. تسلط الصفقات المنفصلة الضوء على التحديات التي تواجه شركة "بي بي" في سعيها لجذب المستثمرين. والتزمت الشركة بزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء أسهم بمليارات الدولارات هذا العام، على الرغم من أنها تتحمل ديونا أكبر من بعض نظيراتها في القطاع. وفي الوقت نفسه، تحاول الشركة - التي تجني معظم أموالها من الوقود الأحفوري - التغلب على انهيار أسعار النفط في ظل فتور الطلب. تقترب أسهم "بي بي" من التداول بالقرب من أدنى مستوى لها منذ عامين، على الرغم من ارتفاعها أمس.

قالت الشركة في بيان لها إنها ستبدأ قريباً عملية بيع شركة "بي بي ويند إنرجي"، حتى تتمكن من الاستمرار في "تبسيط محفظتنا والتركيز على القيمة". تمتلك شركة "بي بي" حصصا في 10 مزارع رياح عاملة في الولايات المتحدة. وتخطط للتركيز بدلاً من ذلك على ذراعها للطاقة الشمسية "لايت سوريس بي بي".

تحول مفاجئ

تمثل هذه الخطوة تحولا مفاجئا في استراتيجية الشركة للطاقة المتجددة. فمنذ أقل من عام، عندما قامت بتحديث توربينات الرياح في ولاية إنديانا، قالت الشركة إن "الرياح البرية أمر بالغ الأهمية لأعمال الطاقة المتجددة والطاقة التابعة لشركة (بي بي)، وهي واحدة من محركات النمو الانتقالية الخمسة للشركة". قالت "بلومبرغ إن إي إف"، في تقرير صدر في يونيو، إن تطوير طاقة الرياح البرية في الولايات المتحدة توقف في السنوات الأخيرة، مع تباطؤ المنشآت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وبطء تسليم المعدات والتصاريح، وعقبات الاتصال بالشبكة. أدى تأخير المشاريع والعقبات الأخرى إلى قيام "بلومبرغ إن إي إف"بخفض توقعاتها لإنتاج طاقة الرياح البرية الجديدة بنسبة 22 % حتى 2030، حيث إن عوامل مثل انخفاض أسعار الطاقة تعني أن المطورين سيختارون عدم بناء بعض المشاريع حتى بعد الحصول على جميع التصاريح.

الأعمال الأساسية

قال بيراج بورخاتاريا، رئيس أبحاث الطاقة الأوروبية في شركة "آر بي سي يوروب"، إن "بي بي" "تستعد لتحويل مسارها". وأضاف أنها "تحول رأس المال بعيداً عن موضوعات التحول نحو الطاقة المتجددة، وتعود إلى الأعمال الأساسية"، مشيراً إلى أن شركة "شل" المنافسة لها أقرت استراتيجية مماثلة.

في العام الماضي، قالت "بي بي" إنها ستخفض إنتاج النفط والغاز بشكل أبطأ هذا العقد، بعد أن أدى انقطاع الإمدادات الناجم عن الغزو الروسي لأوكرانيا إلى ارتفاع أرباح النفط والغاز إلى مستويات قياسية. لكن الآن، تواجه الصناعة انخفاضاً بنسبة 20 % في أسعار النفط الخام مقارنة بالذروة التي بلغتها هذا العام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يمكن لصفقة خط الأنابيب مع "أبولو" أن توفر لشركة "بي بي" بعض المجال للمناورة في سعيها لإعادة تخصيص الموارد. ستشتري شركة "أبولو" الأميركية حصة غير مسيطرة في شركة تابعة لـ"بي بي"، والتي تمتلك بدورها حصة تبلغ 20% في خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي، وهو جزء من شبكة تنقل الغاز من منطقة بحر قزوين إلى جنوب أوروبا. سيسمح هذا الاتفاق لـ"بي بي" بالحفاظ على إدارتها على الكيان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

75.6 مليار دولار استثمارات متوقعة في 116 مشروعا للطاقة المتجددة بالشرق الأوسط

الاقتصادية

يتجه الشرق الأوسط نحو استثمار 75.63 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة حتى 2030، وفقا لتقرير جديد صدر اليوم عن مجلس صناعات الطاقة، أحد الاتحادات التجارية في مجال الطاقة للشركات الموردة للسلع والخدمات لقطاع الطاقة حول العالم.

تشمل هذه الاستثمارات 116 مشروعًا للطاقة المتجددة، حسب قاعدة بيانات "داتا ستريم" التابعة للمجلس، ويتوقع أن يبدأ تشغيلها بين عامي 2025 و2030. وتضم هذه المشاريع توليد الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح البرية، والطاقة الكهرومائية، وإنتاج الهيدروجين، واحتجاز واستخدام وتخزين الكربون، والطاقة الحرارية الأرضية، وأنظمة تخزين الطاقة والبطاريات.

من المتوقع أن تشهد المنطقة تنفيذ مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح حتى 2030، إضافة إلى زيادة مبادرات احتجاز الكربون والهيدروجين.

ورغم أن استثمارات الطاقة النظيفة في المنطقة قد شهدت زيادة كبيرة، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تُخصص 20 % من الاستثمارات الموجهة للطاقة في الشرق الأوسط لمصادر الطاقة المتجددة، بينما يُنفق الجزء الأكبر من الأموال على قطاع النفط والغاز.

وتظل المنطقة قوة عالمية في إنتاج الوقود التقليدي، مدعومة باحتياطيات الغاز الوفيرة والأسعار التنافسية، التي من المتوقع أن تستمر في أداء دور حاسم بصفتها مصدراً انتقالياً للطاقة.

وتعكس الإستراتيجية المزدوجة للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مع تعزيز البنية التحتية للطاقة التقليدية خصوصية عملية التحول في المنطقة، وفقا لما ذكرته عاقلة نور شهر الدين، مؤلفة التقرير. وقالت: "من الطبيعي أن يكون معظم الإنفاق في مجالي النفط والغاز، لكننا نرى أيضاً مشاريع تقنيات طاقة نظيفة مثل الهيدروجين والطاقة الشمسية وطاقة الرياح واحتجاز الكربون. لذا، فإن المنطقة تسعى إلى تحقيق معادلة تضمن فيها إنتاج الطاقة النظيفة في الوقت الذي تحافظ فيه على هيمنة المنطقة على أسواق النفط والغاز عالميا". وأشار التقرير إلى أن مشاريع الطاقة الشمسية الكبيرة، مثل المرحلة الخامسة من مشروع "مجمع راشد بن محمد آل مكتوم للطاقة الشمسية"، تحقق تقدماً ملحوظاً، لكن لا تزال هناك تحديات تعرقل تطوير طاقة الرياح البرية بسبب ارتفاع تكاليف المعدات وقيود متعلقة بسعة الشبكة.

وذكر التقرير أن المنشآت الريحية التي اكتملت في وقت متأخر من 2023 أضافت 306 ميجاوات في دولتين من دول المنطقة، إحداهما الإمارات، ولكن التأخيرات الحالية في سلاسل التوريد وزيادة تكاليف العمالة تعيق التقدم المستقبلي.

وقال ريان ماكفرسون، المدير الإقليمي لمجلس صناعات الطاقة في الشرق الأوسط وإفريقيا: "إن الشرق الأوسط منطقة محورية لصناعة الطاقة، وعدد مشاريع الطاقة النظيفة قيد التنفيذ يجعل المنطقة أكثر أهمية في السنوات القادمة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف: "نعمل عملاً دؤوباً في مجلس صناعات الطاقة في سبيل دعم التحول في قطاع الطاقة في المنطقة من خلال بيانات مشاريعنا وتقاريرنا وفعالياتنا الصناعية".

وقال ماكفرسون: إن السعودية قامت بخطوات جادة نحو التحول في قطاع الطاقة من خلال مشاريع ضخمة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين.

وبحلول 2030، تهدف السعودية إلى تشغيل مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تصل إلى 1680 ميجاوات ضمن خطة التحول الوطني.

وأضاف أن السعودية تسعى لتكون رائدة عالمياً في مجال الهيدروجين، حيث تهدف إلى إنتاج 1.2 مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

شركة "أوكسيرا": منتجو النفط يسعون إلى وضع إستراتيجية للحفاظ على الحصص السوقية

يسعى منتجو النفط في العالم إلى وضع إستراتيجية للحفاظ على حصتهم في السوق، وكذلك ضمان أسعار أعلى في ظل شكوك متعلقة باستدامة الطلب الصيني القوي، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" روبين نوبل مدير شركة "أوكسيرا" الدولية للاستشارات.

يأتي ذلك في وقت قالت فيه شركة CIBC Private Wealth: "مع وضع السوق الهبوطي، هناك عرض محدود لتغطية صفقات البيع، ما يدعم الارتفاع بشكل أكبر".

وأضافت الشركة، أن رؤية انتعاش في الأسعار الفورية اليوم هو نتيجة لعمليات بيع منخفضة للغاية هذا الشهر.

إلى ذلك، أوضحت وكالة بلاتس للمعلومات النفطية أن أوبك حافظت على توقعاتها لنمو العرض خارج "أوبك+"، الذي كان عاملاً رئيساً في انخفاض الأسعار في 2024. بلاتس أشارت إلى أن الجزء الأكبر من هذا النمو سيأتي من الولايات المتحدة، التي من المتوقع أن تنتج 510 ألف برميل يوميا إضافية من السوائل في 2024 وتضيف 500 ألف برميل يوميا أخرى في 2025 وقال محللون لـ"الاقتصادية": إن النفط الخام يتداول على ارتفاع، بسبب الاضطراب المستمر في تدفقات النفط الليبي، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من التوصل إلى اتفاق خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وأوضحوا، أن أسعار النفط ستستمر في مواجهة تقلبات كبيرة على المدى القريب، مشيرين إلى أن الدولار والاضطرابات الناجمة عن العوامل الطبيعية مثل: العواصف الاستوائية والتوترات الجيوسياسيةوانقطاع الإنتاج في الدول الرئيسة، كلها عوامل تسهم في عدم استقرار السوق.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة "في جي آندستري" الألمانية: إن الأخطار الجيوسياسية مستمرة في السوق، مبينا أن السؤال الأبرز حاليا هو كيف ستستجيب السوق للأحداث الجيوسياسية والاقتصادية القادمة؟ وما إذا كانت الاقتصادات الكبرى ستواجه تباطؤا حادا يؤثر في الطلب العالمي على النفط؟.

في حين ذكر سوون يونج مدير سابق في شركة "فيتنام بتروليوم": أن من الصعب تصور كيف يمكن لـ "أوبك+" إعادة الإنتاج دون خلق مزيد من الضغوط الهبوطية على الأسعار الثابتة.

وأشار إلى أن أهم ما يمكن أن تتوصل إليه "أوبك+" هو أنه قد يكون ممكنا حماية السعر من خلال عدم إعادة الإنتاج وبدلا من ذلك قد يكون ممكنا حماية الوحدة بين الأعضاء عن طريق زيادة حصص الإنتاج. وفيما يخص الأسعار، استقر النفط اليوم الثلاثاء في تداولات متقلبة مع تحول التركيز إلى اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) الذي يختتم غدا الأربعاء، بينما حدت المخاوف من ضعف الطلب في الصين من المكاسب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتلقت الأسعار بعض الدعم من توقعات بانخفاض مخزونات الخام في الولايات المتحدة والمخاوف بشأن الإنتاج الأمريكي في أعقاب الإعصار فرنسين.
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر 9 سنتات أو 0.9 % إلى 72.84 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:35 بتوقيت جرينتش. وزادت العقود الآجلة للخام الأمريكي تسليم أكتوبر 23 سنتا أو 0.3% إلى 70.32 دولار للبرميل.

وانخفضت الأسعار في وقت سابق من الجلسة بنحو 0.8% و0.7% على الترتيب.

الاقتصادية

تعاون بين أرامكو و"ليهيتك" لاستخلاص الليثيوم من مياه الآبار النفطية في السعودية

تتعاون أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة المتخصصة عالميا في مجال الطاقة والكيميائيات، وشركة ليثيوم إنفينيتي السعودية "ليهيتك"، لتسريع تطوير تقنية استخلاص الليثيوم المباشر (DLE) في السعودية؛ بهدف دعم الطلب المتزايد على الليثيوم الضروري لتعزيز مبادرات السيارات الكهربائية وفقًا لرؤية 2030.

وزوّدت أرامكو السعودية "ليهيتك"وهي شركة ابتكار ناشئة تحتضنها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)، بمياه من حقولها النفطية لتقييم تقنية استخلاص الليثيوم الخاصة بها في واحة العلوم والتقنية بـ"كاوست"، ومن المخطط أن يتم نقل التقنية إلى المرحلة الميدانية والاستفادة منها بعد إكمال مرحلة التقييم.

وقال مدير الإستراتيجية والشؤون التجارية في شركة "ليهيتك" إيهاب أسعد عباس: "مهمة "ليهيتك" هي تزويد السعودية بالتقنية المتطورة لاستخلاص الليثيوم، بما يتيح الاستفادة الكاملة من موارد الليثيوم الخاصة بها، ونظرًا لأن أرامكو السعودية هي من أكبر منتجي النفط على مستوى العالم، فإن المياه المستخرجة من حقول النفط تمثل مصدرا واعدا للإسهام في تلبية احتياجات المملكة من الليثيوم.

وأضاف: قد أظهرت نتائج محطة الإنتاج التجريبي الخاصة بنا نتائج مشجعة للغاية، ومع خبرة فريق أرامكو السعودية، نحن واثقون من قدرتنا على تعزيز فعالية هذه التقنية وتحسينها وفقًا لما يلائم مصادر المياه المختلفة داخل المملكة.

ومن المتوقع أن يُسهم هذا التعاون في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال تطوير تقنيات استخراج الموارد المستدامة، وتعزيز نمو صناعة المعادن الحيوية الجديدة في المنطقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أرامكو» تريد أن تكون لاعباً رئيسياً في مجال الغاز الطبيعي المسال

الشرق الأوسط

شدد رئيس أعمال الغاز الطبيعي في "أرامكو السعودية"، على أن الشركة تريد أن تصبح لاعباً رئيسياً في مجال الغاز الطبيعي المسال.

وقال نائب الرئيس التنفيذي لشركة "أرامكو" عبد الكريم الغامدي، في مؤتمر "غاز تيك" للطاقة في هيوستن، إن "أرامكو السعودية" اتخذت الخطوات الأولى للوصول إلى هدف أن تصبح لاعباً رئيسياً في مجال الغاز الطبيعي المسال.

واستحوذت شركة النفط العملاقة السعودية العام الماضي من شركة "آي جي غلوبال إنرجي بارتنرز" على حصة أقلية في "ميد أوشن إنرجي" مقابل 500 مليون دولار، وهي كانت أول دخول لها إلى عالم الغاز الطبيعي المسال في الخارج. وهذا الشهر ، زادت حصتها إلى 49 في المائة.

وفي يونيو (حزيران) الماضي، أبرمت "أرامكو" وشركة "نيكست ديكيد كوربوريشن" اتفاقية مبدئية غير ملزمة مدتها 20 عاماً لبيع وشراء الغاز الطبيعي المُسال من الوحدة الرابعة في منشأة ريو غراندي للغاز الطبيعي المُسال في ميناء براونزفيل في تكساس بالولايات المتحدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استقرار أسعار النفط مع تركيز المستثمرين على قرار «الفيدرالي»

الشرق الأوسط

استقرت أسعار النفط يوم الأربعاء، بعد ارتفاعها في الجلستين السابقتين، مع انتظار المستثمرين خفض أسعار الفائدة المتوقع من جانب مجلس «الاحتياطي الفيدرالي»، مع احتمالات اندلاع مزيد من أعمال العنف في الشرق الأوسط، وهو ما يدعم السوق. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت لشهر نوفمبر (تشرين الثاني) 3 سنتات إلى 73.67 دولار للبرميل، بحلول الساعة 00:53 بتوقيت غرينتش. وانخفضت العقود الآجلة للخام الأميركي لشهر أكتوبر (تشرين الأول) 11 سنتاً، أو 0.2 في المائة إلى 71.08 دولار للبرميل. وصعدت العقود نحو دولار للبرميل يوم الثلاثاء، مع استمرار انقطاع الإمدادات في الولايات المتحدة، أكبر منتج للنفط في العالم، بعد إعصار «فرنسين» ومع مراهنة المتعاملين على أن الطلب قد يزيد بعد ما قد يكون أول خفض لأسعار الفائدة من جانب مجلس «الاحتياطي الفيدرالي» في 4 سنوات.

كما دعمت الأسعار احتمالات اندلاع مزيد من أعمال العنف في الشرق الأوسط، وهو ما قد يتسبب في تعطيلات محتملة للإنتاج في منطقة الإنتاج الرئيسية، بعد أن هاجمت إسرائيل عناصر «حزب الله» بتفجير أجهزة استدعاء يحملونها في لبنان.

وقال ميتسورو موريشي، المحلل في «فوجيتومي» للأوراق المالية: «هدأت الأسواق مع الأخذ في الاعتبار المخاوف بشأن أضرار الأعاصير وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط». وأضاف: «الآن، يركز المستثمرون على تخفيضات أسعار الفائدة التي قد ينعشها بنك الاحتياطي الفيدرالي، والتي قد تنعش الطلب الأميركي على الوقود وتضعف الدولار»، متوقعاً أن تحافظ أسعار النفط على نبرة صعودية، بعد أن سجل خام برنت أدنى مستوى له منذ عام 2021 الأسبوع الماضي. وحافظ التجار على رهاناتهم على أن «الاحتياطي الفيدرالي» سيبدأ سلسلة متوقعة من تخفيضات أسعار الفائدة، بتحرك نصف نقطة مئوية نحو الأسفل يوم الأربعاء، وهو التوقع الذي قد يضغط في حد ذاته على محافظي البنوك المركزية لتحقيق ذلك. كما وجدت السوق دعماً من توقعات مشتريات النفط الأميركية للاحتياطي النفطي الاستراتيجي. وقال مصدر مطلع على القضية يوم الثلاثاء، إن إدارة بايدن ستسعى للحصول على ما يصل إلى 6 ملايين برميل من النفط للاحتياطي النفطي الاستراتيجي، وهي عملية شراء، إذا اكتملت فستضاهي أكبر عملية لها حتى الآن في تجديد المخزون، بعد بيع تاريخي في عام 2022.

وأظهرت بيانات مخزون النفط الأميركي الصادرة يوم الثلاثاء من معهد البترول الأميركي زيادة. وارتفعت مخزونات النفط بمقدار 1.96 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 13 سبتمبر (أيلول)، وفقاً لمصادر السوق، نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي، وارتفعت مخزونات البنزين والمقطرات بنحو 2.3 مليون برميل.

وقدَّر محللون استطلعت «رويترز» آراءهم أن مخزونات الخام هبطت في المتوسط بنحو 500 ألف برميل الأسبوع الماضي. ومن المقرر أن يصدر تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء الساعة 10:30 صباحاً، بتوقيت شرق الولايات المتحدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أذربيجان... لماذا تَبرز بقوة في قطاع الطاقة الأوروبي مع اقتراب نهاية العام؟

الشرق الأوسط

لا تزال عائدات النفط والغاز تدعم إيرادات أذربيجان التي كان يُطلَق على عاصمتها باكو «عاصمة النفط في العالم». وباكو، العاصمة الأذربيجانية، أول دولة اكتُشف فيها النفط تجارياً، قبل اكتشافه في الولايات المتحدة بنحو 11 عاماً، إلا أن أذربيجان احتلّت الترتيب 26 ضمن أكبر الدول المنتِجة للنفط على مستوى العالم خلال عام 2023، كما احتلّت الترتيب 21 ضمن أكبر الدول المنتِجة للغاز على مستوى العالم في العام الماضي، ويأتي أكثر من 90 في المائة من صادراتها من النفط والغاز.

وبلغ إنتاج أذربيجان من النفط نحو 19.3 مليون طن متري (137 مليون برميل)، في المدة من يناير (كانون الثاني) إلى أغسطس (آب) الماضي، وفق تصريحات وزير الطاقة الأذربيجاني برويز شاهبازوف، الأسبوع الماضي.

وتبلغ احتياطيات النفط في أذربيجان نحو 7 مليارات برميل، وتُعدّ هذه الاحتياطيات أعلى كثيراً من الرقم المسجَّل قبل نحو عقدين من الزمن، البالغ 1.2 مليار برميل.

وبخصوص الغاز تُصدّر أذربيجان الغاز إلى 8 دول أوروبية، وتسعى لزيادة صادراتها إلى 3 دول أوروبية أخرى.

ويبرز اسم أذربيجان بقوة مع انتهاء الصفقة التي تسمح للغاز الروسي بعبور أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي بنهاية العام الجاري؛ إذ طلب الأخير من أذربيجان تسهيل المناقشات مع روسيا بشأن صفقة نقل الغاز.

وفي يوليو (تموز) الماضي، كشف الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، عن أن بلاده تُجري محادثات لإرسال الغاز من أذربيجان إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد يُمثّل استبدال الإمدادات الروسية والاعتماد على الغاز من دولة أخرى - مثل أذربيجان - أحد الحلول الممكنة التي من شأنها السماح لأوكرانيا بمواصلة تلقّي رسوم العبور مقابل استعمال شبكتها، وتمكين أوروبا من مواصلة الحصول على الغاز.

وقفزت صادرات الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا بنسبة 13.6 في المائة بأول 7 أشهر من العام الحالي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا توافق على إنشاء خط أنابيب لنقل الوقود في الكونغو

الشرق الأوسط

أعلنت روسيا في مرسوم حكومي موافقتها المبدئية على إنشاء خط أنابيب لنقل الوقود في الكونغو.

وسيربط خط الأنابيب ميناء بوانت نوار في غرب الكونغو بالعاصمة برازافيل.

وأوضحت موسكو أنه من المقرر تأسيس شركة مشتركة لإدارة مشروع إنشاء خط الأنابيب على أن تستحوذ روسيا على حصة 90 في المائة في الشركة.

ومن المتوقع إدراج البنود المتعلقة بالمسائل الفنية والاقتصادية في اتفاقية الامتياز.

وتعهدت روسيا بتوفير التمويل والمعدات والأفراد لإنشاء خط الأنابيب، فضلاً عن إمداده بالوقود عند الحاجة. ومن المتوقع أن توافق الكونغو على تسهيلات ضريبية متنوعة.

وبعد انهيار علاقتها بأوروبا عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير (شباط) 2022، تسعى روسيا إلى تعزيز التعاون مع دول القارة الأفريقية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل يعود النفط لمسار التعافي على رغم تأرجح الإمدادات؟

اندبندنت

من شأن خفض أسعار الفائدة أن يقلص كلفة الاقتراض، وهو ما قد يؤدي إلى رفع الطلب على النفط من خلال دعم النمو الاقتصادي تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف، إذ أثرت المخاوف في شأن ضعف الطلب الصيني سلباً في معنويات السوق، فيما ينصب التركيز على اجتماع مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) في شأن السياسة النقدية، الذي من المقرر أن يختتم غداً الأربعاء.

وحدت من تراجع الأسعار توقعات انخفاض مخزونات الخام في الولايات المتحدة والمخاوف في شأن الإنتاج الأميركي في أعقاب الإعصار فرنسين، وانخفضت العقود الآجلة لخام "برنت" لنوفمبر (تشرين الثاني) المقبل 48 سنتاً أو 0.66 في المئة إلى 72.27 دولار للبرميل، وتراجعت العقود الآجلة للخام الأميركي في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل 37 سنتاً أو 0.53 في المئة إلى 69.72 دولار للبرميل.

الإعصار والمخاوف

وقال كبير محللي الاستثمار في شركة "إكس أم للسمسرة في عقود النفط" شارالامبوس بيسوروس، إن "أسعار النفط تشهد انتعاشاً منذ الأربعاء الماضي، ربما بسبب مخاوف من الإمدادات بعد الإعصار فرنسين الذي اجتاح خليج المكسيك بالولايات المتحدة، فضلاً عن توقعات بانخفاض مخزونات الخام الأميركية".

ومع ذلك قال إن "الأسعار تتراجع اليوم ربما لأن المستثمرين يرون أن التطورات المذكورة أعلاه قد تكون عوامل موقتة، وأن القلق في شأن انخفاض الطلب العالمي، لا سيما من الصين، قد يضغط على الأسعار". وأظهرت بيانات حكومية السبت الماضي أن إنتاج مصافي النفط في الصين انخفض للشهر الخامس على التوالي في أغسطس (آب) الماضي، وسط تراجع الطلب على الوقود وضعف هوامش التصدير.

ووفقاً لما ذكره مكتب السلامة وإنفاذ الاشتراطات البيئية الأميركي أمس الإثنين، فإن العقود الآجلة لـ"برنت" والخام الأميركي سجلا ارتفاعاً عند التسوية في الجلسة السابقة مع استمرار تقييد الإنتاج وتوقف أكثر من 12 في المئة من إنتاج الخام و16 في المئة من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك بالولايات المتحدة بسبب الإعصار "فرنسين".

ومن المتوقع أن يبدأ "المركزي الأميركي" في تيسير السياسة النقدية غداً الأربعاء، إذ أظهرت العقود الآجلة لصناديق البنك أن الأسواق تتوقع الآن احتمالاً بنسبة 69 في المئة خفض أسعار الفائدة 50 نقطة أساس.

وقال كبير المحللين لدى "بانوم ليبيرم" آشلي كيلتي إن "من المتوقع أن يخفض المركزي الأميركي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من أربع سنوات هذا الأسبوع، لكن البيانات الاقتصادية التي صدرت في الآونة الأخيرة والتصريحات المتشددة التي أدلى بها أعضاء الاحتياط الاتحادي دفعت المستثمرين إلى الاعتقاد بأن البنك سيخفض أسعار الفائدة بشكل كبير". ومن شأن خفض أسعار الفائدة أن يقلص كلفة الاقتراض، وهو ما قد يؤدي إلى رفع الطلب على النفط من خلال دعم النمو الاقتصادي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويترقب المستثمرون أيضاً انخفاضاً متوقعاً في مخزونات الخام الأميركية، التي رجح استطلاع لوكالة "رويترز" تراجعها بنحو 200 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في الـ13 من سبتمبر (أيلول) المقبل.

الأسعار ستتجه للصعود

على صعيد آخر وبحسب محللين فإنه على رغم التراجع الكبير الذي تشهده شهده النفط الشهر الماضي، فإن الأسعار قد تتجه نحو الارتفاع في وقت تتوقع فيه إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفاع الخام بمؤشرات قد تعود بسعر "برنت" إلى ما بين 85 و90 دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام، وفقاً لمؤشرات الاضطراب الحالي في السوق، واستمرار التوتر في المنطقة، وتراجع طلب الصين.

في الوقت ذاته تشير توقعات إلى أن الاستهلاك العالمي للنفط، سيزيد في قطاع للوقود السائل بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً في عام 2024 و1.6 مليون برميل يومياً في العام المقبل، وتقول مصادر أميركية إن معظم الانخفاض في الاستهلاك النفطي سيحدث في الصين، التي تعاني تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يخفض تلقائياً استهلاك الديزل لدى الشركات.

"أوبك" تؤكد: العالم بحاجة إلى النفط

إلى ذلك يرى الأمين العام لمنظمة "أوبك" هيثم الغيص أنه لا يمكن للعالم أن يعمل من دون النفط والمنتجات المرتبطة به، لأنه بالنسبة إلى المستهلكين يوفر النفط الخام البنزين والديزل ومجموعة من أنواع الوقود الأخرى للنقل، ويمكن من تطوير البلاستيك والأدوية والإمدادات الطبية وغير ذلك كثير.

وبحسب مقالة الغيص المنشورة الثلاثاء على موقع "أوبك" الإلكتروني، فإن أهمية النفط للمنتجين تتمثل في العائدات المستمدة من هذا المورد الطبيعي، كونها حيوية لاقتصاداتهم وسكانهم.

وتابع الغيص، "الرواية التي نسمعها غالباً هي أن كل زيادة في الأسعار ترفع كلفة الوقود، مما يجلب عائدات متزايدة لمنتجي النفط، على حساب المستهلكين. يمكن أن تؤدي هذه الرواية إلى توجيه أصابع الاتهام وإثارة المستهلكين ضد المنتجين، بدلاً من الاعتراف بأن الجميع هم أصحاب مصلحة في صناعة الطاقة، ولديهم احتياجات ومخاوف مشروعة، علاوة على ذلك فإن هذه الرواية لا تتفق مع الحقائق".

وقال الأمين العام لـ"أوبك" في مقالته، "من المهم أن ندرك أن السعر الذي يدفعه المستهلكون عند المضخة يجري تحديده من خلال عدد من العوامل: سعر النفط الخام، وكلفة التكرير والنقل والتسويق، وهوامش شركات النفط والضرائب، إن تحليل هذه المسألة يوفر بعض الأفكار والأرقام المستنيرة".

الدول المستهلكة الأكثر استفادة من خلال الضرائب

وذكر الغيص أن الإيرادات يمكن توليدها بالفعل، لكن التحليل يظهر أن الدول المستهلكة الرئيسة للنفط تكسبها في المقام الأول من خلال الضرائب، وأضاف "على سبيل المثال تكسب اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عائدات أكبر بكثير من بيع المنتجات النفطية بالتجزئة، مقارنة بالدول الأعضاء في منظمة أوبك من البيع الأصلي للنفط".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومن عام 2019 إلى عام 2023، كسبت اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المتوسط نحو 1.915 تريليون دولار سنوياً أكثر (على أساس متوسط الأسعار المرجحة) من مبيعات المنتجات البترولية بالتجزئة مقارنة بالدول الأعضاء في منظمة "أوبك" من عائدات النفط، ويعزى قدر كبير من أسعار التجزئة النهائية للمنتجات البترولية إلى الضرائب، وفق ما ذكره الغيص.

وتابع الأمين العام، "في الواقع خلال عام 2023 زادت حصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتوسطة من إجمالي الضريبة على سعر التجزئة النهائي على أساس سنوي وبلغت نحو 44 في المئة، وبالنسبة إلى بعض البلدان كانت أكثر من ذلك. وعلى مدار العام في عدد من الدول الأوروبية، مثلت الضرائب أكثر من 50 في المئة من سعر التجزئة النهائي".

وتؤكد هيئة مسؤولية الموازنة في المملكة المتحدة على أهمية هذا المصدر من الإيرادات، إذ تقول "تفرض رسوم الوقود على مشتريات البنزين والديزل ومجموعة متنوعة من أنواع الوقود الأخرى، وهي تمثل مصدراً مهماً للإيرادات للحكومة. وفي عامي 2023 و2024 نتوقع أن تبلغ رسوم الوقود 24.7 مليار جنيه استرليني (32.60 مليار دولار)، وهذا يمثل 2.2 في المئة من إجمالي الإيرادات ويعادل 850 جنيهاً استرلينياً (1121 دولار) لكل أسرة و0.9 في المئة من الدخل الوطني"، بحسب مقالة الغيص.

السعر الأصلي للنفط

وأفاد الغيص بأنه بالنسبة إلى عدد من المستهلكين، يمكن أن تكون الضرائب عاملاً أكثر أهمية من السعر الأصلي للنفط الخام، في الشعور بأية ضائقة في جيوبهم عند المضخة.

وبالنسبة إلى حكومات البلدان المستهلكة، فإن هذه الإيرادات هي عموماً ربح غير متوقع، إذ سيستمر تلقيه من بيع المنتجات النفطية في أراضيها، أما بالنسبة إلى الدول المنتجة من ناحية أخرى فيجري إعادة استثمار جزء كبير من إيراداتها في القطاع لمشاريع الاستكشاف والإنتاج والنقل، حتى تتمكن من تلبية احتياجات العالم من النفط بشكل مستمر.

البلدان المنتجة

وبعبارة أخرى يرى الغيص أن البلدان المنتجة، التي تواجه في كثير من الأحيان تحديات اجتماعية واقتصادية وبنية أساسية وغيرها، لا تتمتع بالحرية في إنفاق كل عائداتها على هذه الاحتياجات وغيرها، إذ يتعين عليها إعادة استثمار جزء من عائداتها في الصناعة، من أجل تأمين الإمدادات الحالية والمستقبلية للمستهلكين.

وقال الغيص "من الواضح أن من حق الدول والحكومات السيادي أن تطور أنظمتها الضريبية الخاصة، لكن حينما يكون هناك حديث عن المخاوف في شأن تأثير أسعار المضخات المرتفعة في الدخل المتاح للسكان، فمن المهم أن نتذكر أن كثيراً من هذا يأتي من الضرائب المتدفقة إلى وزارات المالية في جميع أنحاء العالم".

وأضاف هيثم الغيص أن ما تؤكده مستويات الضرائب هذه هو أن إمكانات توليد الإيرادات من النفط ومنتجاته معترف بها من المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وعلاوة على ذلك تستخدم حكومات المنتجين والمستهلكين هذه العائدات للاستثمار في الخدمات العامة وتقديم الخدمات لشعوبها، مضيفاً "إن فكرة تحريض المستهلكين ضد المنتجين هي في أدنى حد، وتشويه الواقع الذي يوحد المجموعتين أكثر مما يفرق بينهما".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واختتم الغيص مقالته قائلاً، "تسعى بعض الحكومات في الوقت نفسه إلى الاستفادة من إمكانات توليد الإيرادات من النفط، في حين تسعى إلى التخلص التدريجي من النفط، إلى جانب دعم الطاقات الأخرى. وفي الدعوة إلى هذا النهج، يتعين على الحكومات أن تأخذ في الاعتبار مسألة كيفية تعويض العائدات المفقودة نتيجة للضرائب المفروضة على النفط، فهل من الضروري فرض مستويات ضريبية مماثلة على مصادر الطاقة الأخرى؟".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

هل يلتزم العراق بحصته ضمن اتفاق أوبك+؟ رئيس الوزراء يتحدث عن "عقبة غير مقصودة"

يبدو أن التزام العراق بحصّته الإنتاجية ضمن اتفاق تحالف أوبك+ جاء بسبب ما وصفه رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بأنه "عقبة غير مقصودة" أدّت إلى ذلك.

وبحسب تصريحات للسوداني، اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن تأخُّر إعادة تشغيل أنبوب نفطي رئيس في البلاد، الذي ينقل نفط كردستان إلى ميناء جيهان التركي، لأكثر من عام، سببه الخلافات حول التكاليف.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أنه من شأن الخلاف حول المبلغ الذي سيدفعه العراق إلى شركات النفط العالمية، أن يشكّل عقبة "غير مقصودة"، تقرّب البلاد من الالتزام بحصص الإنتاج المقررة له، وفق اتفاق تحالف أوبك+. يشار إلى أن بغداد لم تستطع التوصل إلى اتفاق مع الشركات العاملة في إقليم كردستان على المبالغ التي ستدفعها لها مقابل إنتاج النفط الخام في الإقليم، في وقت لا تناسب فيه الميزانية المقترحة حجم الاتفاق المنصوص عليها بالعقود.

نفط كردستان العراق

قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني: "تسمح ميزانية الحكومة الفيدرالية في بغداد بدفع 8 دولارات عن كل برميل يُنتَج من النفط الخام، ولكن العقود مع حكومة إقليم كردستان تنص على دفع 26 دولارًا لكل برميل". وأوضح السوداني أن هذا الجمود أثّر بالإنتاج في المنطقة، وتسبَّب في تأخير عودة أنبوب النفط إلى التشغيل، لذلك فإن هناك ضرورة للنظر في كيفية تحقيق التوازن بين هذه الأمور، وفق ما نقلته عن وكالة بلومبرغ الأميركية.

ولفت رئيس مجلس الوزراء العراقي إلى أن هناك طرحين، أحدهما هو مراجعة الميزانية لمعرفة ما يمكن القيام به خلال المرحلة المقبلة، أو محاولة مراجعة أسعار النفط، بحسب التصريحات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

إلّا أن السوداني أكد خلال تصريحاته التزام بلاده بالامتثال لقرارات تحالف أوبك+، الخاصة بسقف الإنتاج والتعويض عن الزيادات السابقة، بالإضافة إلى التزامها بالحفاظ على أسعار النفط، وذلك بهدف تحقيق الموازنة بين مصالح المنتجين والمستهلكين.

وبلغت خسائر بغداد جراء إغلاق خط الأنابيب -الذي تبلغ سعته الإجمالية نحو 500 ألف برميل يوميًا، وينقل نفط إقليم كردستان إلى ميناء جيهان التركي- مليارات الدولار، إلّا أنّ توقُّف الصادرات أسهم بشكل ما في فتح أبواب للتفاوض.

يشار إلى أن سقف إنتاج النفط العراقي يبلغ نحو 4 ملايين برميل يوميًا، إلّا أن بغداد أنتجت نحو 4.32 مليون برميل يوميًا في شهر أغسطس/آب الماضي، ومن المتوقع أن ترفع -بجانب دول أخرى في تحالف أوبك+- حدود إنتاجها تدريجيًا بداية من ديسمبر/كانون الأول المقبل 2024.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حصة العراق ضمن أوبك+

يمثّل استئناف تشغيل العراق لخطّ الأنابيب الرابط بين إقليم كردستان وميناء جيهان التركي، معضلة كبيرة، لا سيما مع إخفاق الدولة في الالتزام بحصّتها الإنتاجية ضمن اتفاق تحالف أوبك+.

في الوقت نفسه، تواجه بغداد معضلة أخرى تتمثل بحاجتها إلى الموارد المالية، في وقت أعلنت فيه أكثر من مرة أنها تتجه إلى التعويض عن الإنتاج الزائد، إذ كان فشلها في الالتزام بالحدود التي وضعها التحالف مثارًا للخلاف بينهما.

وكانت وزارة النفط العراقية قد أكدت أكثر من مرة التزامها بتخفيضات إنتاج النفط التي أقرّها تحالف أوبك+، وكذلك إجراء تخفيضات للتعويض خلال مدة محددة، وهو ما صرّحت به في مارس/آذار الماضي 2024، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن تركيا كانت قد أوقفت أنبوب نقل النفط من إقليم كردستان إلى ميناء جيهان، في مارس/آذار 2023، وذلك بعد حكم أصدرته محكمة دولية في فرنسا، بتغريمها 1.5 مليار دولار تعويضات للعراق عن نقل النفط دون موافقته.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعلنت أنقرة أن الخط جاهز للعمل مرة أخرى، إلّا أن القرار ببدء التصدير متوقف على حسم بغداد موقفها، في حين ردّ العراق بأن عودة صادرات النفط من كردستان إلى تركيا ستستغرق وقتًا أطول، في ظل استمرار المفاوضات مع الإقليم والمنتجين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.